دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

الفصل التشريعي الرابع عشر

دور الانعقاد العادي الرابع

التقرير رقم (٢)

لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل

التاريخ : ٢٠ جمادى الأول ١٤٣٧ هـ

الموافق : ٩ مـــارس ٢٠١٦ م

يدرج بجدول أعمال الجلسة القادمة

السيد / رئيس مجلس الأمة المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،

يسرني أن أقدم لكم التقرير **الثاني** للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عن:

١ – الاقتراحين بقانونين في شأن إنشاء مستشفى حكومي بمحافظة مبارك الكبير.

٢ – الاقتراح بقانون في شأن إنشاء مستشفى حكومي بمحافظة الأحمدي.

٣ – الاقتراح بقانون في شأن إنشاء مستشفى حكومي بمدينة صباح الأحمد.

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده ،،،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس اللجنة

طلال سعد الجلال

www.kna.kw

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

الفصل التشريعي الرابع عشر

دور الانعقاد العادي الرابع

لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل

التقريـر رقم (٢)

عن

١- الاقتراحين بقانونين في شأن إنشاء مستشفى حكومي بمحافظة مبارك الكبير.

٢- الاقتراح بقانون في شأن إنشاء مستشفى حكومي بمحافظة الأحمدي.

٣- الاقتراح بقانون في شأن إنشاء مستشفى حكومي بمدينة صباح الأحمد.

إعـــــــداد : المستشار القانوني / د . فارس النجادا

تدقيق إمـلائي : الأستاذ / عبد الله عثمان الشعلان

اعتمـــــاد : الأستاذة / أمل علي ملا **(رئيس مكتب)**

الفهرس

م	الموضوع	الصفحة
١	تقرير اللجنة	٢ - ٦
٢	جدول المقارن .	٧ - ١٤
٣	نسخة من الاقتراحين بقانونين الأول والثاني رفق تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية	١٥ - ٢٨
٤	نسخة من الاقتراحين بقانونين الثالث والرابع	٢٩ - ٣٧

التاريخ : ٢٠ جمادى الأول ١٤٣٧ هـ
الموافق : ٩ مـــــارس ٢٠١٦ م

الفصل التشريعي الرابع عشر
دور الانعقاد العادي الرابع

التقرير الثاني

للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل

من

١ – الاقتراح بقانون في شأن إنشاء مستشفى حكومي بمحافظة مبارك الكبير ، المقدم من السيدين العضوين / سعدون حماد العتيبي وطلال سعد الجلال .

٢ – الاقتراح بقانون في شأن إنشاء مستشفى حكومي بمحافظة الأحمدي ، المقدم من السيد العضو/ سعدون حماد العتيبي .

٣ – الاقتراح بقانون في شأن إنشاء مستشفى حكومي بمحافظة مبارك الكبير ، المقدم من السيد العضو/ د. محمد هادي الحويلة (المحال بتاريخ ٢٠١٤/١/١٤م) .

٤ – الاقتراح بقانون في شأن إنشاء مستشفى حكومي بمدينة صباح الأحمد ، المقدم من السيد العضو/ د. محمد هادي الحويلة (المحال بتاريخ ٢٠١٤/٢/٤م) .

❖ **الإحالة :**

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى اللجنة الاقتراحين بقانونين الأول والثاني بتاريخ ٢٠١٣/١١/٧ رفق التقرير السابع للجنة الشؤون التشريعية والقانونية ، كما أحال الاقتراحين بقانونين الثالث والرابع للارتباط وفق تاريخ الإحالة المبين قرين كل منهما ، وذلك لدراستهما وتقديم تقرير بشأنهما .

www.kna.kw

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait
ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

❖ **عرض عمل اللجنة :**

عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ ١٦/ ١١/٢٠١٥ م ، حضره كل من :

عن وزارة الصحة :

❖ **- السيد/ د. خالد سعد السهلاوي وكيل وزارة الصحة .**
❖ **- السيد/ محمـد العـــازمي الوكيل المساعد للشؤون المالية.**
❖ **- السيد/ م. ناجي الصقـــــر الوكيل المساعد للشؤون الهندسية و المشاريع.**
❖ **- السيد/ د. عدنان الرشـــيد مراقب التأمين الصحي.**

اطلعت اللجنة على الاقتراحات بقوانين والمذكرات الإيضاحية وتبين لها أن الاقتراحات بقوانين الأربعة متشابهة في المضمون والفكرة ، حيث تضمنت الآتي :

- الاقتراحين بقانونين الأول و الثالث يهدفان إلى إنشاء مستشفى بمحافظة مبارك الكبير .
- الاقتراح الثاني يهدف إلى إنشاء مستشفى بمحافظة الأحمدي .
- الاقتراح الأخير يهدف إلى إنشاء مستشفى في مدينة صباح الأحمد .
- أن موضوع كل منها ينطوي على تكليف الحكومة بإنشاء مستشفى حكومي ، يخصص لعلاج المواطنين في المحافظات والأماكن المنوه عليها في الاقتراحات ، وذلك إعمالاً لما تقضي به المادتان (١١)،(١٥) من الدستور ، واللتان توجبان على الدولة أن تعتني بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة ، فضلاً عن رعايتها لصحة المواطنين .

وقد اطلعت اللجنة على تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ، في شأن الاقتراحات (سالفة الذكر) والذي انتهت فيه إلى عدم الموافقة على تلك الاقتراحات بقوانين حيث ترى اللجنة أن الأداة الصحيحة لمعالجة هذا الموضوع هو تقديمها كاقتراحات برغبة وليس اقتراحات بقوانين ، على اعتبار أن إنشاء المستشفيات هو من صميم عمل وزارة الصحة ولذلك فهي أعلم بمدى حاجة المواطنين لمستشفيات جديدة ، كما ترى اللجنة أن القوانين

www.kna.kw

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت
P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

تتصف بالجمود لصعوبة تعديلها وبطء دورتها التشريعية من حيث إن القرارات الإدارية تتصف بالمرونة إذ من الممكن تعديلها بسهولة ويسر .

كما استمعت اللجنة إلى رأي الحكومة الذي تمثل بأنه لا ضرورة لهذه الاقتراحات حيث أن وزارة الصحة تعمل على إنشاء مشاريع جديدة وأعمال التوسعة في المستشفيات القائمة حاليا والعمل جارٍ على تطوير الخدمات الصحية بما فيها إنشاء مستشفيات حسب الحاجة .

وقد قدمت الحكومة - بناءً على طلب اللجنة - إفادتها بالكتاب الوارد للجنة بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٩ م ، عن السعة السريرية ومواعيد تسليم المباني الجديدة والتوسعات لمستشفيات وزارة الصحة خلال الفترة القادمة وذلك على النحو التالي :

بيان عن السعة السريرية و مواعيد تسليم المباني الجديدة والتوسعات لمستشفيات وزارة الصحة

م	اسم المستشفى (أو التوسعة)	عدد الأسرة	التاريخ المقترح للتسليم
١	مستشفى جابر (تابع لوزارة الإشغال) .	١١٦٨	٢٠١٥/١٢
٢	مبني جديد بمستشفى الأميري .	٤٤٦	٢٠١٧/٢
٣	مبني الأطفال بمستشفى مبارك .	١٩٧	٢٠١٧/٣
٤	مبني جديد بمستشفى الأمراض السارية .	٢٢٤	٢٠١٧/٨
٥	مبني جديد بمركز الكويت للسرطان.	٧٥٤	٢٠١٧/٩
٦	مباني جديدة بمستشفى الفروانية .	٩٥٥	٢٠١٧/١١
٧	مستشفى الصباح الجديد .	٧٧١	٢٠١٨/٨
٨	مبني جديد بمستشفى العدان .	٧٩٣	٢٠١٩/٣
٩	مبني جديد بمستشفى ابن سينا .	٢٩٦	٢٠٢٠/٣

مستشفى الجهراء الجديد تابع للديوان الأميري يحتوي على ١.١٠٠ سرير ومدة تنفيذه تقريبا سنتين .

www.kna.kw

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

تدارست اللجنة الاقتراحات بقوانين (سالفة الذكر) ومدى أهمية تطوير الرعاية الصحية المتمثلة في إنشاء مستشفيات في المحافظات التي وردت في الاقتراحات بقوانين ، ومع تأكيد اللجنة على أهمية التوسع في إنشاء المستشفيات وتطوير القائمة حالياً إلا أنها ترى:

١) ضرورة عدم وضع قوانين لإنشاء مستشفيات وذلك لأن الوزارة تستطيع بقرارات وفق مخططاتها وموازنتها أن تنشئ مستشفيات دون حاجة إلى وضع قانون .

٢) أن إنشاء مستشفيات يكون من خلال اقتراحات برغبة وليس اقتراحات بقوانين ، لأن الاقتراح برغبة يعني دعوة الحكومة للقيام بعمل يقع ضمن صميم عملها ، وأن إنشاء المستشفيات عمل مهم وأساسي يجب على الدولة أن تقوم به لتكفل الرعاية الصحية .

٣) قيام الوزارة بأعمال التوسع اللازمة وما ستقوم به لاستكمال التوسعة والتطوير في المستشفيات القائمة حالياً وإنشاء الجديد منها .

❖ **قرار اللجنة :**

بعد المناقشة وتبادل الآراء ووجهات النظر انتهت اللجنة إلى عدم الموافقة على الاقتراحات بقوانين بإجماع آراء أعضائها الحاضرين .

واللجنة في ختام تقريرها توصي بالآتي :

- ضرورة الاستعجال في إنشاء مستشفى في محافظة مبارك الكبير وآخر في مدينة صباح الأحمد وذلك لخلوهما من أي مستشفى .

- ضرورة الاستمرار في تطوير المستشفيات ورفدها بالكفاءات لتكون قادرة دوماً على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين .

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

واللجنة تقدم تقريرها للمجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده.

مقرر اللجنة

سعدون حماد العتيبي

المرفقات :

- **الجدول المقارن**
- **نسخة من الاقتراحين الأول والثاني رفق التقرير السابع للجنة الشؤون التشريعية والقانونية.**
- **نسخة من الاقتراحات بقوانين الثالث والرابع.**

الجدول المقارن

جدول مقارنة عن

١ – الاقتراح بقانون بشأن إنشاء مستشفى حكومي بمحافظة مبارك الكبير المقدم من السيدين العضوين . سعدون العتيبي ، طلال الجلال.
٢ – الاقتراح بقانون بشأن أنشاء مستشفى حكومي بمحافظة الأحمدي المقدم من العضو / سعدون العتيبي .
٣ – الاقتراح بقانون بشأن إنشاء مستشفى حكومي بمحافظة مبارك الكبير المقدم من العضو / د . محمد هادي الحويلة .
٤– الاقتراح بقانون بشأن إنشاء مستشفى حكومي بمدينة صباح الأحمد المقدم من العضو / د . محمد هادي الحويلة.

	الاقتراح بقانون بشأن إنشاء مستشفى حكومي بمحافظة مبارك الكبير	الاقتراح بقانون بشأن أنشاء مستشفى حكومي بمحافظة الأحمدي	الاقتراح بقانون بشأن إنشاء مستشفى حكومي بمحافظة مبارك الكبير	الاقتراح بقانون بشأن إنشاء مستشفى حكومي بمدينة صباح الأحمد		
	– بعد الاطلاع على الدستور، – وعلى المرسوم بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي ، والقوانين المعدلة له ، – وعلى القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٥ بشأن بلدية الكويت. وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .	– بعد الاطلاع على الدستور، – وعلى المرسوم بالقانون رقم(٣١) لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي ، والقوانين المعدلة له ، – وعلى القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٥ بشأن بلدية الكويت، وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه	– بعد الاطلاع على الدستور، – وعلى المرسوم بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي ، والقوانين المعدلة له ، – وعلى القانون رقم(٥) لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء بلدية الكويت.	– بعد الاطلاع على الدستور، – وعلى المرسوم بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي ، والقوانين المعدلة له ، – وعلى القانون رقم(٥) لسنة ٢٠٠٥ بشأن بلدية الكويت، وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .	----------	عدم الموافقة على الاقتراحات بقوانين

نص مضاف نص معدل نص محذوف

	(مادة أولى)	(مادة أولى)	(مادة أولى)	(مادة أولى)		
	تقوم الحكومة بإنشاء مستشفى عام في محافظة مبارك الكبير خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ، على أن يحتوي المستشفى على كافة التخصصات والخدمات الطبية والجراحية وخدمة المهام التعليمية للأطباء والبحوث الطبية وطلبة كلية الطب في الجامعات الكويتية.	تقوم الحكومة بإنشاء مستشفى عام في محافظة الأحمدي خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ، على أن يحتوي المستشفى على كافة التخصصات والخدمات الطبية والجراحية وخدمة المهام التعليمية للأطباء والبحوث الطبية وطلبة كلية الطب في الجامعات الكويتية .	تقوم الحكومة بإنشاء مستشفى عام في محافظة مبارك الكبير خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ، على أن يحتوي المستشفى على كافة التخصصات والخدمات الطبية والجراحية وخدمة المهام التعليمية للأطباء والبحوث الطبية وطلبة كلية الطب في الجامعات الكويتية.	تقوم الحكومة بإنشاء مستشفى عام في مدينة صباح الأحمد (باسم مستشفى صباح الأحمد) خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ، على أن يحتوي المستشفى على كافة التخصصات والخدمات الطبية والجراحية وخدمة المهام التعليمية للأطباء والبحوث الطبية وطلبة كلية الطب في الجامعات الكويتية .	----------	

	(مادة ثانية) يخصص المستشفى لعلاج المواطنين في كافة التخصصات والجراحات الطبية على أن يسمح باستقبال الحالات الطارئة و الحوادث .	(مادة ثانية) يخصص المستشفى لعلاج المواطنين في كافة التخصصات والجراحات الطبية على أن يسمح باستقبال الحالات الطارئة و الحوادث .	(مادة ثانية) يخصص المستشفى لعلاج المواطنين في كافة التخصصات والجراحات والخدمات الطبية ، على أن يسمح باستقبال الحالات الطارئة (الحوادث) لغير الكويتيين .		----------	

	(مادة ثالثة)	(مادة ثالثة)	(مادة ثالثة)	(مادة ثانية)		
	على وزراة الأشغال العامة تهيئة البنية التحتية لهذا المستشفى مع تخصيص الأرض اللازمة لهذا الغرض على أن تكون خالية من العوائق بعد اختيار موقع جغرافي موحد بالمحافظة لا يقل مساحته عن مائتين وخمسة وعشرين ألف متر مربع.	على وزراة الأشغال العامة تهيئة البنية التحتية لهذا المستشفى مع تخصيص الأرض اللازمة لهذا الغرض على أن تكون خالية من العوائق بعد اختيار موقع جغرافي موحد بالمحافظة لا يقل مساحته عن مائتين وخمسة وعشرين ألف متر مربع.	على وزراه الأشغال العامة تهيئة البنية التحتية لهذا المستشفى مع تخصيص الأرض اللازمة لهذا الغرض على أن تكون خالية من العوائق بعد اختيار موقع جغرافي موحد بالمحافظة يساهم في اختياره المجلس البلدي لا تقل مساحته عن مائتين وخمسة وعشرين ألف متر مربع.	على وزراه الأشغال العامة تهيئة البنية التحتية لهذا المستشفى مع تخصيص الأرض اللازمة لهذا الغرض على أن تكون خالية من العوائق .	----------	

	(مادة رابعة)	(مادة رابعة)	(مادة رابعة)	(مادة ثالثة)		
	تخصص ميزانية خاصة لانجاز هذا المستشفى حتى الانتهاء من إنشائها ويعهد إلى وزارة الأشغال العامة القيام بالإشراف الكامل على إنشاء المستشفى في مراحلها المختلفة حتى الانتهاء منه وتسليمها إلى وزارة الصحة	تخصص ميزانية خاصة لانجاز هذا المستشفى حتى الانتهاء من إنشائها ويعهد إلى وزارة الأشغال العامة القيام بالإشراف الكامل على إنشاء المستشفى في مراحلها المختلفة حتى الانتهاء منه وتسليمها إلى وزارة الصحة	تخصص ميزانية خاصة لانجاز هذا المستشفى حتى الانتهاء من إنشائها ويعهد إلى وزارة الأشغال العامة القيام بالإشراف الكامل على إنشاء المستشفى في مراحلها المختلفة حتى الانتهاء منه وتسليمها إلى وزارة الصحة	تخصص ميزانية خاصة لانجاز هذا المستشفى حتى الانتهاء من إنشائه ويعهد إلى وزارة الأشغال العامة القيام بالإشراف الكامل على إنشاء المستشفى في مراحله المختلفة حتى الانتهاء منه وتسليمه إلى وزارة الصحة .	----------	

	(مادة خامسة)	(مادة خامسة)	(مادة خامسة)	(مادة رابعة)		
	للحكومة الاستعانة ببيوت الخبرة الدولية لتصميم المستشفى والإشراف على المواصفات المعمارية والتشغيلية له خلال مراحل التنفيذ والتأكد من مطابقتها للمقاييس العالمية في هذا المجال بإشراف من وزارة الأشغال العامة .	للحكومة الاستعانة ببيوت الخبرة الدولية لتصميم المستشفى والإشراف على المواصفات المعمارية والتشغيلية له خلال مراحل التنفيذ والتأكد من مطابقتها للمقاييس العالمية في هذا المجال بإشراف من وزارة الأشغال العامة .	للحكومة الاستعانة ببيوت الخبرة الدولية لتصميم المستشفى والإشراف على المواصفات المعمارية والتشغيلية له خلال مراحل التنفيذ والتأكد من مطابقتها للمقاييس العالمية في هذا المجال بإشراف من وزارة الأشغال العامة .	للحكومة الاستعانة ببيوت الخبرة الدولية لتصميم المستشفى والإشراف على المواصفات المعمارية والتشغيلية له خلال مراحل التنفيذ والتأكد من مطابقته للمقاييس العالمية في هذا المجال بإشراف من وزارة الأشغال العامة .	----------	

	(مادة سادسة)	(مادة سادسة)	(مادة سادسة)	(مادة خامسة)	----------	
	تدرج في الميزانيات السنوية اعتبارا من السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ للاعتمادات المالية اللازمة لإنشاء المستشفى .	تدرج في الميزانيات السنوية اعتبارا من السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ للاعتمادات المالية اللازمة لإنشاء المستشفى .	تدرج في الميزانيات السنوية اعتبارا من السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ الاعتمادات المالية اللازمة لإنشاء المستشفى .	تدرج في الميزانيات السنوية اعتبارا من السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ الاعتمادات المالية اللازمة لإنشاء المستشفى .		

	(مادة سابعة) يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون . **(مادة ثامنة)** على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون. **أمير دولة الكويت** **صباح الأحمد الصباح**	**(مادة سابعة)** يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون . **(مادة ثامنة)** على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون. **أمير دولة الكويت** **صباح الأحمد الصباح**	**(مادة سابعة)** يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون . **(مادة ثامنة)** على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون. **أمير دولة الكويت** **صباح الأحمد الصباح**	**(مادة سادسة)** يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون. **(مادة سابعة)** على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون. **أمير دولة الكويت** **صباح الأحمد الصباح**	----------	

نسخة من الاقتراحين

بقانونين الأول

والثاني رفق تقرير

لجنة الشؤون

التشريعية والقانونية

State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

الفصل التشريعي الرابع عشر

دور الانعقاد العادي الثاني

لجنة الشئون التشريعية والقانونية

التقرير رقم (٧) إحالة إلى لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل

التاريخ : ٣ محـــــرم ١٤٣٥هـ
الموافق : ٧ نوفمبـــــر ٢٠١٣م

وديع عبدالله امثال المجلس الثالث

السيد / رئيس مجلس الأمة

المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،

يسرني أن أقدم لكم التقرير السابع للجنة عن :

١ – الاقتراح بقانون بإنشاء مستشفى حكومي بمحافظة مبارك الكبير .

٢ – الاقتراح بقانون بإنشاء مستشفى حكومي بمحافظة الأحمدي .

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس اللجنة

د/ العضو / مبارك سالم الحريص

التقرير السابع

للجنة الشئون التشريعية والقانونية

عـــــــن

١ - الاقتراح بقانون بإنشاء مستشفى حكومي بمحافظة مبارك الكبير

المقدم من السيدين العضوين / سعدون حماد العتيبي ، طلال سعد الجلال

٢ - الاقتراح بقانون بإنشاء مستشفى حكومي بمحافظة الأحمدي

المقدم من السيد العضو / سعدون حماد العتيبي

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى اللجنة الاقتراحين بقانونين المشار إليهما في ٢٠١٣/٨/٢٢ لدراستهما وتقديم تقرير عنهما إلى المجلس .

وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ ٢٠١٣/١١/٣ وتبين لها بأن الاقتراحين المشار إليهما يهدفان إلى إنشاء مستشفى عام في كل من محافظة مبارك الكبير ومحافظة الأحمدي ، على أن يحتوي المستشفى على كافة التخصصات والخدمات الطبية والجراحية وخدمة المهام التعليمية للأطباء والبحوث الطبية وطلبة كلية الطب في الجامعات الكويتية ، بحيث يخصص المستشفى لعلاج المواطنين في كافة التخصصات والجراحات الطبية على أن يسمح باستقبال الحالات الطارئة والحوادث لغير الكويتيين .

وبعد البحث والدراسة رأت اللجنة أن الاقتراحين يتضمنان ما يلي :

أولا : أن فكرة الاقتراحين المشار إليهما نبيلة وسديدة حيث تتماشى مع مواد الدستور الكويتي وتُعد تطبيقاً لنصوصه (المادة ١١ من الدستور) : تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل ، كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية ، وكذلك (المادة ١٥ من الدستور) : تعني الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة .

ثانيا : لا ترى اللجنة تقديم الاقتراحين المشار إليهما كاقتراح بقانون حيث ترى أن الأداة الصحيحة هي اقتراح برغبة على اعتبار أن إنشاء المستشفيات هو من صميم عمل وزارة الصحة فهي التي تُعنى بعدد المستشفيات والوقوف على حاجة المواطنين لمستشفيات جديدة تتنوع في تخصصاتها ، لذلك فهي أعلم بمدى حاجة المواطنين لمستشفيات جديدة باعتباره من صميم اختصاصها وأعمالها وهذا يُعد تطبيقاً للمادة (٥٠ من الدستور) : (يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها .....) .

ثالثا : تتصف القوانين بالجمود لصعوبة تعديلها ويطء دورتها التشريعية في حين أن القرارات الإدارية تتصف بالمرونة إذ من الممكن تعديلها وتغييرها بسهولة ويسر .

وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها إلى عدم الموافقة على الاقتراح بقانون وأن الأداة المناسبة لتقديمه هي اقتراح برغبة وليس اقتراح بقانون .

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسبا بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .

مقرر اللجنة

د. عبدالكريم عبدالله الكندري

المرفقات:

- نسخة من الاقتراحين بقانونين
- نسخة من طلب إضافة اسم السيد العضو / طلال سعد الجلال إلى الاقتراح الأول

ثانيا : لا ترى اللجنة تقديم الاقتراحين المشار إليهما كاقتراح بقانون حيث ترى أن الأداة الصحيحة هي اقتراح برغبة على اعتبار أن إنشاء المستشفيات هو من صميم عمل وزارة الصحة فهي التي تُعنى بعدد المستشفيات والوقوف على حاجة المواطنين لمستشفيات جديدة تتنوع في تخصصاتها ، لذلك فهي أعلم بمدى حاجة المواطنين لمستشفيات جديدة باعتباره من صميم اختصاصها وأعمالها وهذا يُعد تطبيقاً للمادة (٥٠ من الدستور) : (يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها .....) .

ثالثا : تتصف القوانين بالجمود لصعوبة تعديلها وبطء دورتها التشريعية في حين أن القرارات الإدارية تتصف بالمرونة إذ من الممكن تعديلها وتغييرها بسهولة ويسر .

وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها إلى عدم الموافقة على الاقتراح بقانون وأن الأداة المناسبة لتقديمه هي اقتراح برغبة وليس اقتراح بقانون .

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسبا بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .

مقرر اللجنة

د. عبدالكريم عبدالله الكندري

المرفقات:

- نسخة من الاقتراحين بقانونين
- نسخة من طلب إضافة اسم السيد العضو / طلال سعد الجلال إلى الاقتراح الأول

اقتـــراح بقانـــون
بـــإنشاء مستشفـــى
حكومي بمحافظة مبارك الكبير

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي ، والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٥ بشأن بلدية الكويت ،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه ،

- مادة أولى -

تقوم الحكومة بإنشاء مستشفى عام في محافظة مبارك الكبير خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون على أن يحتوي المستشفى على كافة التخصصات والخدمات الطبية والجراحية وخدمة المهام التعليمية للأطباء والبحوث الطبية وطلبة كلية الطب في الجامعات الكويتية.

- مادة ثانية -

يخصص المستشفى لعلاج المواطنين في كافة التخصصات والجراحات الطبية على أن يسمح باستقبال الحالات الطارئة والحوادث لغير الكويتيين.

- مادة ثالثة -

على وزارة الأشغال العامة تهيئة البنية التحتية لهذا المستشفى مع تخصيص الأرض اللازمة لهذا الغرض على أن تكون خالية من العوائق بعد اختيار موقع جغرافي موحد بالمحافظة لا يقل مساحته عن مائتين وخمسة وعشرين ألف متر مربع.

- مادة رابعة -

تخصص ميزانية خاصة لإنجاز هذا المستشفى حتى الانتهاء من إنشائه ويعهد إلى وزارة الأشغال العامة القيام بالإشراف الكامل على إنشاء المستشفى في مراحله المختلفة حتى الانتهاء منه وتسليمه إلى وزارة الصحة.

- مادة خامسة -

للحكومة الاستعانة ببيوت الخبرة الدولية لتصميم المستشفى والإشراف على المواصفات المعمارية والتشغيلية له خلال مراحل التنفيذ والتأكد من مطابقته للمقاييس العالمية في هذا المجال بإشراف من وزارة الأشغال العامة.

- مادة سادسة -

تدرج في الميزانيات العامة السنوية اعتباراً من السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ للاعتمادات المالية اللازمة لإنشاء المستشفى.

- مادة سابعة -

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

- مادة ثامنة -

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه –تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

المذكـــرة الإيضاحيـة

للاقتـــــراح بقانـــــون

في شأن إنشاء مستشفى حكومي بمحافظة مبارك الكبير

تدعيماً للرعاية الصحية للمواطنين ومحاولة الوصول إلى زيادة فاعلية البرامج والخدمات الصحية لتزويد أكبر عدد ممكن من الأفراد بأقصى حد من المنافع الصحية وتنمية جميع الخدمات المعنية بالصحة بصورة منظمة للنهوض بالصحة واستعادتها والوقاية من المرض أعد هذا الاقتراح بقانون ، **والذي ينص في مادته الأولى**: على إلزام الحكومة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون على إنشاء مستشفى حكومي في محافظة مبارك الكبير يحتوي هذا المستشفى على كافة التخصصات والخدمات الطبية الكاملة والجراحية بالإضافة إلى خدمة المهام التعليمية للأطباء والبحوث الطبية وطلبة كلية الطب في الكليات الكويتية.

وقد حددت المادة الثانية: المستفيدين من خدمات المستشفى وهم المواطنين الكويتيين فقط وذلك بهدف تلبية احتياجات المواطنين الصحية من ناحية ولعدم وجود مستشفى طبي في الكويت يعمل على تلبية احتياجات المواطن فقط في ظل الازدحام الكبير الذي تعاني منه كافة المستشفيات الكويتية بسبب أن أعداد المقيمين في الكويت يفوق أعداد المواطنين بمراحل وعلى الرغم من تخصيص المستشفى للمواطنين لكن سمحت المادة الثانية باستقبال الحالات الحرجة والحوادث والحالات الطارئة في المستشفى للعلاج وإجراء الجراحات المختلفة في حالة لو استدعت الظروف لذلك.

وقد نصت المادة الثالثة: بإلزام وزارة الأشغال العامة بتهيئة البنية التحتية لهذا المستشفى مع تخصيص الأرض اللازمة لهذا الغرض خالية من العوائق بعد اختيار موقع جغرافي موحد بالمحافظة يساهم في اختياره المجلس البلدي ولا يقل مساحة المستشفى عن مائتين وخمسة وعشرين ألف متر مربع.

ونصت المادة الرابعة: على أن تخصص ميزانية خاصة لإنجاز هذا المستشفى يعهد إلى وزارة الأشغال العامة حتى الانتهاء من إنشائه وتمارس وزارة الأشغال دورها القانوني بالإشراف الكامل على إنشاء هذا المستشفى في مراحله المختلفة حتى الانتهاء منه وتسليمه إلى وزارة الصحة.

وإذا كان المنطق يؤكد أن تشييد أي مستشفى يستلزم تخطيطاً حديثاً يتمشى مع الأساليب العلمية المتطورة والمدروسة التي تضمن تقديم رعاية صحية على مستوى عال للمجتمع.

فقد نصت المادة الخامسة: على السماح للحكومة بالاستعانة ببيوت الخبرة الطبية والهندسية الدولية لتصميم هذه المستشفى والإشراف على المواصفات المعمارية والتشغيلية لها خلال مراحل التنفيذ والتأكد من مطابقتها للمقاييس العالمية في ذلك المجال بإشراف من وزارة الأشغال العامة.

State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

١١ ا ٢٠١١
٢٠١٢/٨/٢٢

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمـــة

تحيـــة طيبـــة وبعـــد ،،،

أتقـدم بـالاقتراح بقـانون المرفـق بـــإنشاء مستشفـــى حكـومي بمحافظـة الأحمـدي ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحيـــــة ،،،

مقدم الاقتراح
سعدون حماد العتيبي

يحال الى لجنة الشئون التشريعية والقانونية
ويوزع على الاعضاء

اقتـــراح بقانـــون
بـــإنشاء مستشفـــى
حكومي بمحافظة الأحمـــدي

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي ، والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٥ بشأن بلدية الكويت ،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه ،

- مادة أولى -

تقوم الحكومة بإنشاء مستشفى عام في محافظة الأحمدي خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون على أن يحتوي المستشفى على كافة التخصصات والخدمات الطبية والجراحية وخدمة المهام التعليمية للأطباء والبحوث الطبية وطلبة كلية الطب في الجامعات الكويتية.

- مادة ثانية -

يخصص المستشفى لعلاج المواطنين في كافة التخصصات والجراحات الطبية على أن يسمح بإستقبال الحالات الطارئة والحوادث.

- مادة ثالثة -

على وزارة الأشغال العامة تهيئة البنية التحتية لهذا المستشفى مع تخصيص الأرض اللازمة لهذا الغرض على أن تكون خالية من العوائق بعد اختيار موقع جغرافي موحد بالمحافظة لا يقل مساحته عن مائتين وخمسة وعشرين ألف متر مربع.

- مادة رابعة -

تخصص ميزانية خاصة لإنجاز هذا المستشفى حتى الإنتهاء من إنشائها ويعهد إلى وزارة الأشغال العامة القيام بالإشراف الكامل على إنشاء المستشفى في مراحلها المختلفة حتى الإنتهاء منها وتسليمها إلى وزارة الصحة.

- مادة خامسة -

للحكومة الاستعانة ببيوت الخبرة الدولية لتصميم المستشفى والإشراف على المواصفات المعمارية والتشغيلية لها خلال مراحل التنفيذ والتأكد من مطابقتها للمقاييس العالمية في هذا المجال بإشراف من وزارة الأشغال العامة.

- مادة سادسة -

تدرج في الميزانيات العامة السنوية اعتباراً من السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ للاعتمادات المالية اللازمة لإنشاء المستشفى.

- مادة سابعة -

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

- مادة ثامنة -

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه –تنفيذ هذا القانون.

أميـر دولة الكـويت

صباح الأحمد الصباح

State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

المذكـــرة الإيضاحيـة

للاقتـــــراح بقانـــــون

في شأن إنشاء مستشفى حكومي بمحافظة الأحمدي

تدعيماً للرعاية الصحية للمواطنين ومحاولة الوصول إلى زيادة فاعلية البرامج والخدمات الصحية لتزويد أكبر عدد ممكن من الأفراد بأقصى حد من المنافع الصحية وتنمية جميع الخدمات المعنية بالصحة بصورة منظمة للنهوض بالصحة واستعادتها والوقاية من المرض أعد هذا الاقتراح بقانون ، **والذي ينص في مادته الأولى**: على إلزام الحكومة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون على إنشاء مستشفى حكومي في محافظة الأحمدي يحتوي على كافة التخصصات والخدمات الطبية الكاملة والجراحية بالإضافة إلى خدمة المهام التعليمية للأطباء والبحوث الطبية وطلبة كلية الطب في الكليات الكويتية.

وقد حددت المادة الثانية: المستفيدين من خدمات المستشفى وهم المواطنين الكويتيين فقط وذلك بهدف تلبية احتياجات المواطنين الصحية من ناحية ولعدم وجود مستشفى طبي في الكويت يعمل على تلبية احتياجات المواطن فقط في ظل الازدحام الكبير التي تعاني منه كافة المستشفيات الكويتية بسبب أن المقيمين في الكويت أعدادهم تفوق أعداد المواطنين بمراحل وعلى الرغم من تخصيص المستشفى للمواطنين لكن سمحت المادة الثانية بإستقبال الحالات الحرجة والحوادث والحالات الطارئة في المستشفى للعلاج وإجراء الجراحات المختلفة في حالة لو استدعت الظروف لذلك.

وقد نصت المادة الثالثة: بإلزام وزارة الأشغال العامة بتهيئة البنية التحتية لهذا المستشفى مع تخصيص الأرض اللازمة لهذا الغرض خالية من العوائق بعد اختيار موقع جغرافي موحد بالمحافظة يساهم في اختياره المجلس البلدي ولا يقل مساحة المستشفى عن مائتين وخمسة وعشرين ألف متر مربع.

ونصت المادة الرابعة: على أن تخصص ميزانية خاصة لإنجاز هذه المستشفى تعهد إلى وزارة الأشغال العامة حتى الإنتهاء من إنشائها وتمارس وزارة الأشغال دورها القانوني بالإشراف الكامل على إنشاء هذه المستشفى في مراحلها المختلفة حتى الإنتهاء منها وتسليمها إلى وزارة الصحة.

وإذا كان المنطق يؤكد أن تشييد أي مستشفى يستلزم تخطيطاً حديثاً يتمشى مع الأساليب العلمية المتطورة والمدروسة التي تضمن تقديم رعاية صحية على مستوى عال للمجتمع.

فقد نصت المادة الخامسة: على السماح للحكومة بالاستعانة ببيوت الخبرة الطبية والهندسية الدولية لتصميم هذا المستشفى والإشراف على المواصفات المعمارية والتشغيلية لها خلال مراحل التنفيذ والتأكد من مطابقتها للمقاييس العالمية في ذلك المجال بإشراف من وزارة الأشغال العامة.

دولة الكويت
مجلس الأمة
طلال سعد الجلال
عضو مجلس الأمة

State of Kuwait
National Assembly
Talal Saad Al-Jalal
Member of National Assembly

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد

الموضوع / اضافة اسم

يرجى من سيادتكم التكرم بإضافة اسمى مع السيد العضو / سعدون العتيبى فى الاقتراح بقانون فى شأن في شأن إنشاء مستشفى حكومي بمحافظة مبارك الكبير ..

ولكم جزيل الشكر والامتنان

النائب

طلال الجلال السهلى

P.O Box : 716 Safat, 13008 Kuwait - Direct: (+965) 22419879 - Ext.: (+965) 22002840
Fax:(+965) 22460923 - Email: saud15042@yahoo.com

نسخة من

الاقتراحين

بقانونين الثالث

والرابع

State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

١٤ يناير ٢٠١٤

٢١٤

السيد / رئيس مجلس الأمة **المحترم**

تحية طيبة .. وبعد ،،

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق في شأن إنشاء مستشفى حكومي بمحافظة مبارك الكبير، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر

مع خالص التحية ،،،،

مقدم الاقتراح

د. محمد هادي الحويلة

يحال إلى لجنة الشئون الصحية والاجتماعية والعمل
ويدرج على جدول أعمال الجلسة المنعقدة

١٤/١/٢٠١٤

اقتراح بقانون

في شأن إنشاء مستشفى حكومي بمحافظة مبارك الكبير

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي ، والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء بلدية الكويت،

(مادة أولى)

تقوم الحكومة بإنشاء مستشفى علم في محافظة مبارك الكبير خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ، على أن يحتوي المستشفى على كافة التخصصات والخدمات الطبية والجراحية وخدمة المهام التعليمية للأطباء والبحوث الطبية وطلبة كلية الطب في الجامعات الكويتية.

(مادة ثانية)

يخصص المستشفى لعلاج المواطنين في كافة التخصصات والجراحات والخدمات الطبية ، على أن يسمح باستقبال الحالات الطارئة (الحوادث) لغير الكويتيين.

(مادة ثالثة)

على وزارة الأشغال العامة تهيئة البنية التحتية لهذا المستشفى مع تخصيص الأرض اللازمة لهذا الغرض على أن تكون خالية من العوائق بعد اختيار موقع جغرافي موحد بالمحافظة يساهم في اختياره المجلس البلدي لا تقل مساحته عن مائتين وخمسة وعشرين ألف متر مربع.

(مادة رابعة)

تخصص ميزانية خاصة لانجاز هذا المستشفى حتى الانتهاء من إنشائه ويعهد إلى وزارة الأشغال العامة القيام بالإشراف الكامل على إنشاء المستشفى في مراحله المختلفة حتى الانتهاء منه وتسليمه الى وزارة الصحة.

(مادة خامسة)

للحكومة الاستعانة ببيوت الخبرة الدولية لتصميم المستشفى والإشراف على المواصفات المعمارية والتشغيلية له خلال مراحل التنفيذ والتأكد من مطابقته للمقاييس العالمية في هذا المجال بإشراف من وزارة الأشغال العامة.

(مادة سادسة)

تدرج في الميزانيات السنوية اعتبارا من السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ الاعتمادات المالية اللازمة لإنشاء المستشفى.

(مادة سابعة)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(مادة ثامنة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

في شأن إنشاء مستشفى حكومي بمحافظة مبارك الكبير

انطلاقاً من نص المادة ١٥ من الدستور التي نصت على أن تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل العلاج من الأمراض والأوبئة ، وتدعيم للرعاية الصحية للمواطنين ومحاولة الوصول إلى زيادة فاعلية البرامج والخدمات الصحية لتزويد أكبر عدد ممكن من الأفراد بأقصى حد من المنافع الصحية وتنمية جميع الخدمات المعنية بالصحة بصورة منظمة للنهوض بالصحة والوقاية من المرض أعد هذا الاقتراح بقانون.

والذي ينص في المادة الاولى على إلزام الحكومة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون على إنشاء مستشفى حكومي في محافظة مبارك الكبير يحتوي على كافة التخصصات والخدمات الطبية الكاملة والجراحية بالإضافة إلى خدمة المهام التعليمية للأطباء والبحوث الطبية وطلبة كلية الطب في الكليات الكويتية.

وقد حددت المادة الثانية المستفيدين من خدمات المستشفى وهم المواطنون الكويتيون فقط وذلك يهدف تلبية احتياجات المواطنين الصحية من ناحية ولعدم وجود مستشفى طبي في الكويت يعمل على تلبية احتياجات المواطن فقط في ظل الإزدحام الكبير الذي يعاني منه كافة المستشفيات الكويتية بسبب أن المقيمين في الكويت أعدادهم يفوق أعداد المواطنين بمراحل وعلى الرغم من تخصيص المستشفى للمواطنين لكن سمحت المادة الثانية باستقبال الحالات الحرجة والحوادث والحالات الطارئة في المستشفى للعلاج وإجراء الجراحات المختلفة في حالة ما اذا استدعت الظروف لذلك.

وقد نصت المادة الثالثة على إلزام وزارة الأشغال العامة بتهيئة البنية التحتية لهذا المستشفى مع تخصيص الأرض اللازمة لهذا الغرض خالية من العوائق بعد اختيار موقع جغرافي موحد بالمحافظة يساهم في اختياره المجلس البلدي ولا يقل مساحة المستشفى عن مائتين وخمسة وعشرين الف متر مربع.

ونصت المادة الرابعة على أن تخصص ميزانية خاصة لإنجاز هذا المستشفى تعهد إلى وزارة الأشغال العامة حتى الإنتهاء من إنشائها وتمارس وزارة الأشغال العامة دورها القانوني

بالإشراف الكامل على إنشاء هذا المستشفى في مراحله المختلفة حتى الإنتهاء منه وتسليمه الى وزارة الصحة.

ونصت المادة الخامسة على السماح للحكومة بالاستعانة ببيوت الخبرة الطبية والهندسية الدولية لتصميم هذا المستشفى والإشراف على المواصفات المعمارية والتشغيلية له خلال مراحل التنفيذ والتأكد من مطابقته للمقاييس العالمية في ذلك المجال بإشراف من وزارة الأشغال العامة.

٤ فبراير ٢٠١٤

٣٤٥

السيد / رئيس مجلس الأمة

المحترم

تحية طيبة .. وبعد ،،

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بإنشاء مستشفى حكومي بمدينة صباح الأحمد، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر

مع خالص التحية ،،

مقدم الاقتراح

د. محمد هادي الحويلة

يحال إلى لجنة الشئون الصحية والاجتماعية والعمل
ويدرج بجدول أعمال الجلسة القادمة

٤/٢/٢٠١٤

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة ، الرمز البريدي 13008 الكويت

اقتراح بقانون

بإنشاء مستشفى حكومي بمدينة صباح الأحمد

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي ، والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٥ بشأن بلدية الكويت،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

(مادة أولى)

تقوم الحكومة بإنشاء مستشفى عام في مدينة صباح الأحمد (باسم مستشفى صباح الأحمد) خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون، على أن يحتوي المستشفى على كافة التخصصات والخدمات الطبية والجراحية وخدمة المهام التعليمية للأطباء والبحوث الطبية وطلبة كلية الطب في الجامعات الكويتية.

(مادة ثانية)

على وزارة الأشغال العامة تهيئة البنية التحتية لهذا المستشفى مع تخصيص الأرض اللازمة لهذا الغرض على أن تكون خالية من العوائق .

(مادة ثالثة)

تخصص ميزانية خاصة لإنجاز هذا المستشفى حتى الانتهاء من إنشائه ويعهد إلى وزارة الأشغال العامة القيام بالإشراف الكامل على إنشاء المستشفى في مراحله المختلفة حتى الانتهاء منه وتسليمه إلى وزارة الصحة.

(مادة رابعة)

للحكومة الاستعانة ببيوت الخبرة الدولية لتصميم المستشفى والإشراف على المواصفات المعمارية والتشغيلية له خلال مراحل التنفيذ والتأكد من مطابقته للمقاييس العالمية في هذا المجال بإشراف من وزارة الأشغال العامة.

(مادة خامسة)

تدرج في الميزانيات السنوية اعتبارا من السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ الاعتمادات المالية اللازمة لإنشاء المستشفى.

www.kna.kw

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat. Postal Code: 13008 Kuwait

(مادة سادسة)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(مادة سابعة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ أحكام هذا القانون.

أمير دولـــة الكويت
صبـاح الأحـمـد الصباح

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

بإنشاء مستشفى حكومي بمدينة صباح الأحمد

انطلاقاً من نص المادة ١٥ من الدستور التي نصت على أن " تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة " ، وتدعيماً للرعاية الصحية للمواطنين ومحاولة الوصول إلى زيادة فاعلية البرامج والخدمات الصحية لتزويد أكبر عدد ممكن من الأفراد بأقصى حد من المنافع الصحية وتنمية جميع الخدمات المعنية بالصحة بصورة منظمة للنهوض بالصحة والوقاية من المرض أعد هذا الاقتراح بقانون.

والذي ينص في المادة الأولى على إلزام الحكومة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون على إنشاء مستشفى حكومي في مدينة صباح الأحمد يحتوي على كافة التخصصات والخدمات الطبية الكاملة والجراحية بالإضافة إلى خدمة المهام التعليمية للأطباء والبحوث الطبية وطلبة كلية الطب في الكليات الكويتية.

وقد نصت المادة الثانية على إلزام وزارة الأشغال العامة بتهيئة البنية التحتية لهذا المستشفى مع تخصيص الأرض اللازمة لهذا الغرض على أن تكون خالية من العوائق.

ونصت المادة الثالثة على أن تخصص ميزانية خاصة لإنجاز هذا المستشفى يعهد إلى وزارة الأشغال العامة حتى الانتهاء من إنشائه وتمارس وزارة الأشغال العامة دورها القانوني بالإشراف الكامل على إنشاء هذا المستشفى في مراحله المختلفة حتى الانتهاء منه وتسليمه إلى وزارة الصحة.

ونصت المادة الرابعة على السماح للحكومة بالاستعانة ببيوت الخبرة الطبية والهندسية الدولية لتصميم هذا المستشفى والإشراف على المواصفات المعمارية والتشغيلية له خلال مراحل التنفيذ والتأكد من مطابقته للمقاييس العالمية في ذلك المجال بإشراف من وزارة الأشغال العامة.

National Assembly-Kuwait @MajlesAlOmmah Alommahmajles Nationalassembly E-mail: kna@kna.kw
P.O. Box : 716 Safat, Postal Code: 13008 Kuwait ص.ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت